الأمم المتحدة

A/56/208

الجمعية العامة

Distr.: General
16 July 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

فعالية أداء الوحدة المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عملا بالفقرة ١٠٣ من القرار ٥٤/٢٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

* A/56/150

200801 200801 01-46668 (A)
0146668

تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن فعالية أداء الوحدة المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية و الدول النامية الجزرية الصغيرة

أولا – مقدمة

١ - لاحظت الجمعية العامة مع التقدير، في قرارها ١٩٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، إسهام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في وضع سياسات وتدابير دولية لمعالجة المشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، وحثت المؤتمر، في جملة أمور، على أن يُبقي قيد الاستعراض المستمر تطوّر مرافق الهياكل الأساسية للنقل العابر ومؤسساته وخدماته، وأن يرصد تنفيذ التدابير المتفق عليها، وأن يعزز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، وأن يعمل على تحقيق توافق في الآراء بشأن الترتيبات التعاونية وعلى تعبئة تدابير الدعم الدولي، وأن يعمل كمركز تنسيق للقضايا الشاملة لعدة مناطق والتي تهم البلدان النامية غير الساحلية.

٢ - وفي القرار ٢٢٤/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، المتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، المعقود في بريدجتاون في الفترة من ٢٥ نيسان/ أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، طلبت الجمعية العامة إلى الأونكتاد أن يراعي في عمله، من الناحية الفنية، الإعلان ووثيقة الاستعراض[1] المعتمدين في الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة (انظر القرار دإ-٢/٢٢، المرفق). وحثت الجمعية العامة الأونكتاد، في الفقرة ٣٥ من الإعلان، على أن يواصل فحصه الشامل المستمر لأثر العولمة وتحرير التجارة على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣ - ودعت الجمعية العامة، في قرارها ١٨١/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الأمين العام والحكومات المعنية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة، ووفقا للأولويات البرنامجية المتفق عليها وفي حدود الموارد المالية المتاحة، إلى مواصلة إعداد برنامج لتحسين كفاية بيئة المرور العابر الحالية في الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر؛ ودعت الأونكتاد أيضا إلى أن يتولى، بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية، في حدود ولاية كل منها ومواردها الحالية، وكذلك مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للدول غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، مع مراعاة اتفاقات النقل العابر ذات الصلة.

٤ - وفي الفقرة ١٦١ من خطة عمل بانكوك، التي اعتمدها الأونكتاد في دورته العاشرة، اشار المؤتمر إلى أنه، بالإضافة إلى أقل البلدان نموا، يتناول مكتب المنسق الخاص أيضا احتياجات البلدان الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة. ودُعي المكتب أيضا إلى تيسير تنفيذ الإطار العالمي للتعاون في النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ومجتمع المانحين[1]، الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ٩٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٥ - ودعت الجمعية العامة الأمين العام للأمم المتحدة، في قرارها ١٩٩/٥٤ إلى أن يقوم، بالتشاور مع الأمين العام

للأونكتاد، باتخاذ تدابير مناسبة، من أجل التنفيذ الفعال للأنشطة المطلوبة في القرار وأن يتولى وفقا للقرار ١٨٣/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، تزويد مكتب المنسق الخاص المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة التابع للأونكتاد بالموارد الكافية لتمكينه من التنفيذ الفعال لولايته المتمثلة في مواصلة تقديم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية.

٦ - وقررت الجمعية العامة، في الفقرة ١٠٣ من قرارها ٢٤٩/٥٤، أن تعيد إنشاء الوحدة المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة داخل مكتب المنسق الخاص، وأن تنشئ ما يتصل بها من وظائف، وهي وظيفة برتبة ف-٥، ووظيفتان برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن فعالية أداء الوحدة قبل نهاية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويقدم هذا التقرير عملا بذلك الطلب.

٧ - وقد اتُّخذت الإجراءات اللازمة لشغل الوظائف في الوحدة المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة عقب إعادة إنشائها. وكل وظائف الوحدة مشغولة الآن، وتضطلع الوحدة بفعالية في الوقت الحاضر بطائفة الأنشطة الموصوفة في الفقرات ٨-٢٣ أدناه.

ثانيا - الأنشطة التي اضطلعت بها الوحدة المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة

٨ - بعد أن قررت الجمعية العامة إعادة إنشاء الوحدة المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، توسعت وتكثفت أنشطة مكتب المنسق الخاص المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة لثلاثين بلدا ناميا غير ساحلي وأربع وأربعين دولة نامية جزرية صغيرة، بغية تحسين مشاركة هاتين المجموعتين من الدول في الاقتصاد العالمي وتعجيل اندماجهما فيه، من خلال اتخاذ تدابير دعم متفق عليها دوليا والاعتراف بهشاشة وضعها، بصورة خاصة.

٩ - وفي أثناء فترة السنتين الحالية، واصل مكتب المنسق الخاص، بصفته مركز تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة للأنشطة المضطلع بها لصالح البلدان النامية غير الساحلية، صياغة ورصد وتنفيذ إجراءات محددة متصلة بالاحتياجات والمشاكل المعينة للبلدان النامية غير الساحلية. وواصل المكتب أيضا صياغة وتنفيذ مشاريع التعاون التقني الرامية إلى زيادة فعالية الصفقات التجارية الخارجية، بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، ومنظمات دولية ومهنية مختصة أخرى.

١٠ - وواصل مكتب المنسق الخاص استعراض تطور مرافق الهياكل الأساسية للنقل العابر ومؤسساته وخدماته، كما رصد تنفيذ التدابير المتفق عليها. وفي هذا السياق، أعد المكتب تقرير أمانة الأونكتاد عن التطورات الحديثة في نُظم النقل العابر للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر غير الساحلية، وهو تقرير سيقدم إلى الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية، المقرر عقده في نيويورك في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ٢٠٠١. وأصدر المكتب أيضا تكليفا بإجراء دراسات لحالات إفرادية بشأن التطورات الحديثة لنظم النقل العابر في جنوب شرقي آسيا، وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية، وجنوبي وشرقي أفريقيا، فضلا عن دراسة معنونة "تطوير الهياكل الأساسية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية: المعونة الأجنبية، والاستثمار الخاص، وعبء تكاليف النقل على البلدان النامية

غير الساحلية". وستقدم هذه الدراسات أيضا إلى الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين.

١١ - وقد كفل مكتب المنسق الخاص التحضير التنظيمي والفني للاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين، بما في ذلك تعبئة الموارد من مصادر خارجة عن الميزانية لتمويل مشاركة خبراء من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

١٢ - وواصل مكتب المنسق الخاص تقديم المساعدة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في جهودها الرامية إلى زيادة تحسين الإطار القانوني الذي يحكم عمليات المرور العابر. ولم ينفك المكتب يعزز الاتفاقات الإطارية للمرور العابر على الصعيد دون الإقليمي، وهي اتفاقات يمكن أن تكون أدوات فعالة لتيسير النقل العابر. وبصورة خاصة، لم ينفك المكتب، منذ عام ٢٠٠٠، يقدم المساعدة إلى حكومات الاتحاد الروسي، والصين، ومنغوليا، في التفاوض بشأن مشروع اتفاق إطاري متعلق بالمرور العابر. وقد وفر دعما فنيا وتنظيميا لدورتي المفاوضات الأولى والثانية بشأن مشروع الاتفاق المذكور أعلاه المعقودتين، على التوالي، في أيار/مايو ٢٠٠٠ في أولامباطار، منغوليا، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ في تيانجين، الصين. ومن المقرر عقد اجتماع ثالث في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في إيركوتسك، الاتحاد الروسي.

١٣ - ولم ينفك مكتب المنسق الخاص يعمل بنشاط في مساعدة الدول غير الساحلية المستقلة حديثا وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية على تقييم وصياغة السياسات والإجراءات الرامية إلى تطوير بيئة المرور العابر في آسيا الوسطى. وفي عام ٢٠٠٠، أعد المكتب تقريرا لأمانة الأونكتاد عن بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية لآسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، قُدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين (A/55/331، المرفق).

١٤ - وقام مكتب المنسق الخاص بزيادة تعزيز اتفاقات التعاون دون الإقليمي في ميدان النقل العابر وقدم الدعم على الصعيدين القطري ودون الإقليمي. وسمح ذلك للمكتب بإقامة الروابط اللازمة بين الاجتماعات العالمية ودون الإقليمية التي تتناول الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. وبصورة خاصة، فعملا بقرار الجمعية العامة ١٩٩/٥٤، وبناء على طلب حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، نظمت أمانة الأونكتاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ الاجتماع التشاوري الأول المعني بنُظم النقل العابر لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وحضر الاجتماع كبار مسؤولين من بلدان المرور العابر المجاورة للاو، وهي تايلند، والصين، وفييت نام، وكمبوديا، وميانمار، وممثلون للبلدان المانحة والمنظمات الدولية ذات الصلة. واعتمد الاجتماع خطة عمل فيينتيان التي تتضمن تدابير محددة ذات توجه عملي مصممة لتحسين الجوانب المادية وكذلك غير المادية لنظم النقل العابر لجنوب شرقي آسيا. وسيقدم تقرير الاجتماع التشاوري المذكور أعلاه، مع خطة عمل فيينتيان، إلى الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين ثم إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وسيُستعرض تنفيذ خطة عمل فيينتيان في الاجتماع التشاوري الثاني في أثناء الربع الأول من عام ٢٠٠٣.

١٥ - وقدم مكتب المنسق الخاص أيضا المساعدة لجمهورية تترانيا المتحدة ولزامبيا في جهودهما الرامية إلى إقامة نظام معلومات خاص بحركة المرور على الطرقات، وهو عنصر هام في برنامج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتحسين نُظم النقل والمرور العابر في الجنوب الأفريقي.

١٦ - ولم ينفك مكتب المنسق الخاص يعمل بفعالية في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى المشاركة بفعالية في المداولات الحكومية الدولية داخل الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعدة المقدمة عند الطلب، في تعزيز قدرات البلدان النامية غير الساحلية على التفاوض مع جيرانها من بلدان المرور العابر النامية. وبصورة خاصة، قدم المكتب في عام ٢٠٠٠ مساعدة لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية في تنظيم الاجتماع الوزاري الأول للبلدان النامية غير الساحلية الذي اعتمد بلاغا وزاريا. وقدم المكتب أيضا دعما فنيا لأقل البلدان نموا غير الساحلية في إعداد برامج عملها الوطنية للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ التي قُدمت إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (بروكسيل، في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١.

١٧ - وفي أثناء فترة السنتين الحالية، كثّف مكتب المنسق المقيم أيضا دعمه لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة[٢]، المعتمد في عام ١٩٩٤ في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة بغية زيادة إمكانيات حصول تلك الدول على فرص اقتصادية جديدة في الاقتصاد العالمي وتجنب زيادة تهميشها.

١٨ - ويواصل مكتب المنسق الخاص توفير التحاليل بشأن الهشاشة الاقتصادية للدول النامية الجزرية الصغيرة. وقد أسهم في أعمال لجنة السياسات الإنمائية المتصلة بمؤشرات الهشاشة وإخراج البلدان الجزرية الصغيرة الأقل نموا من قائمة أقل البلدان نموا. وفي سياق استعراض الثلاث سنوات الأخير لقائمة أقل البلدان نموا، الذي أُجري في عام ٢٠٠٠، أتاح المكتب للجنة السياسات الإنمائية ببيانات عامة خاصة بالهشاشة تتعلق بأربع دول نامية جزرية صغيرة، هي الرأس الأخضر وساموا وفانواتو وملديف، كانت قد اقتربت من عتبات التأهل للخروج من القائمة. وقد سلطت تلك البيانات الضوء على جوانب هشاشة الدول المعنية، وهي جوانب قابلة للقياس بواسطة مؤشرات موحدة تُستخدم لتحديد قائمة أقل البلدان نموا.

١٩ - وقام مكتب المنسق الخاص أيضا بتكثيف دعمه للدول الجزرية الصغيرة في جهودها للتقليل من العوائق الاقتصادية الهيكلية التي تواجهها لأنها صغيرة ونائية، وذلك من خلال العمل على زيادة الفعالية الاقتصادية والقدرة على المنافسة. وانطوى ذلك على تقديم المساعدة التقنية في ميادين المعلومات التجارية والتجارة الإلكترونية، والجمارك وفعالية النقل البحري، والخدمات، بوصفها مدخلات تستخدم لتحقيق قدرة الصادرات على المنافسة.

٢٠ - وقام مكتب المنسق الخاص أيضا بمساعدة الدول النامية الجزرية الصغيرة في جهودها الرامية إلى تحسين التخصص الاقتصادي في ضوء قوى العولمة، وذلك إما بزيادة قدرة الأنشطة القائمة على المنافسة أو بتغيير التخصص عن طريق اغتنام الفرص الجديدة في مجال التجارة. وقد شمل ذلك توفير المشورة بشأن السياسات فيما يتعلق بفرص التجارة الجديدة والاستثمار، والبحث والمساعدة التقنية بخصوص القطاعات الاقتصادية التي تهم الدول النامية الجزرية الصغيرة بصورة خاصة، والقطاعات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، والصناعات القائمة على أساس المعرفة التقليدية، أو القطاعات المتصلة بالخدمات الدولية. وفي هذا المجال الأخير، أُولي اهتمام خاص للسياحة، والخدمات الصحية، والخدمات المالية الخارجية، والخدمات المتصلة بصناعة الموسيقى.

٢١ - وفي سياق الدعوة التي يقوم بها لجدول أعمال إيجابي لصالح البلدان النامية في نظام التجارة المتعدد الأطراف، لم ينفك الأونكتاد يساعد الدول النامية الجزرية الصغيرة الأعضاء في منظمة التجارة الدولية في الحصول على مزيد من

الفرص الاقتصادية من ذلك النظام (الأعمال التحضيرية للمفاوضات). أما الدول النامية الجزرية الصغيرة التي ليست أعضاء في منظمة التجارة العالمية، فقد حصلت على مساعدة إما لأغراض التحضير للانضمام أو لتحسين إدراكها للفوائد التي يمكن أن تجنيها من الانضمام إلى المنظمة. ووفقا للفقرة ١٣٣ من خطة عمل بانكوك، ساعد الأونكتاد الدول النامية الجزرية الصغيرة في أعمالها التحضيرية لاجتماعي التفاوض الاثنين بشأن الزراعة اللذين عقدهما منظمة التجارة الدولية.

٢٢ - وفي سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، ساعد مكتب المنسق الخاص ١٠ دول نامية جزرية صغيرة مندرجة في قائمة اقل البلدان نموا في إعداد برامج عملها الوطنية للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. وأولي اهتمام خاص أيضا للدول النامية الجزرية الصغيرة في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسياحة في أقل البلدان نموا، الذي اشترك في عقده الأونكتاد ومنظمة السياحة العالمية في جزر كاناري، أسبانيا، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١، كجزء من التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث. وفي ذلك السياق، استرعى الأونكتاد اهتمام المجتمع الدولي إلى حقيقة أن أهم فرادى عوامل النجاح الذي حققته الأربع جزر الصغيرة المندرجة في قائمة أقل البلدان نموا، والتي يُحتمل أن يتم إخراجها من القائمة، هو السياحة وأثرها الإنمائي الحفاز.

٢٣ - وبالإضافة إلى الأنشطة المذكورة أعلاه، قام مكتب المنسق الخاص بتعزيز أو تنفيذ طائفة من أنشطة التعاون التقني في عدة دول نامية جزرية صغيرة. وشمل ذلك، في جملة أمور، تقديم المشورة في مجال السياسات بشأن قدرة قطاع التصنيع على المنافسة، والتدريب على أنظمة قواعد الخدمات المالية الخارجية في أحد بلدان منطقة البحر الكاريبي؛ وتقديم المشورة في مجال السياسات التجارية للدول النامية الجزرية الصغيرة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمشورة في مجال سياسات الاستثمار لتلك الدول في منطقتي المحيط الهندي والمحيط الهادئ ودعم دول المحيط الهادئ في صياغة قانون نموذجي خاص بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

ثالثا - الدور المقبل للوحدة المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة

٢٤ - بعد اعتماد قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٤٩، أعيد تأكيد ولاية مكتب المنسق الخاص لدعم البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، وتوسيع نطاقها. وسيواصل الأونكتاد، ولا سيما مكتب المنسق الخاص، النهوض بتلك الولاية بفعالية لمساعدة هاتين المجموعتين من البلدان.

٢٥ - وقد وفرت خطة عمل بانكوك ولاية إضافية لمكتب المنسق الخاص لرصد وتيسير تنفيذ الإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ومجتمع المانحين. ويُتوقع أيضا أن يكفل المكتب التحضيرات التنظيمية والفنية للاجتماع الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، المقرر عقده في عام ٢٠٠٣ في كازاخستان. وقد دعت الجمعية العامة الأونكتاد، في قرارها ٥٥/٢٠٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، إلى أن يضمّن برنامجه، حسب ولايته، تدابير لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وإلى أن يساعد تلك الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز قدرتها على الاستغلال الفعال لفوائد العولمة والتخفيف من حدة آثارها. وبالتالي، فإن مكتب المنسق الخاص سيكثف عمله وفقا لهذه الاتجاهات مع الإشارة بوجه خاص إلى رصد وتحليل أوجه ضعف الدول

النامية الجزرية الصغيرة، وتمكين لجنة السياسات الإنمائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من تقديم توصيات سليمة فيما يتعلق بإخراج الدول النامية الجزرية الصغيرة من قائمة أقل البلدان نموا. وقد طُلب أيضا إلى مكتب المنسق الخاص أن يعد تقريرا عن أوجه ضعف الدول النامية الجزرية الصغيرة كمجموعة دول. إن هذه الولايات الموسعة، المتصلة بالبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، سيكون لها أثر على عبء العمل وحالة الموارد في المستقبل للوحدة المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة.

٢٦ - وقد أدرج الأمين العام في ميزانيته البرنامجية المقترحة للأونكتاد لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مقترحا بنقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ إلى مكتب المنسق الخاص بغية تمكينه من التصدي بأكثر فاعلية لاهتمامات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18، والتصويبات).

(٢) المرجع نفسه، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.